**استئناف عمالة الغزيين في إسرائيل**

**انجاز محدود لتقليص البطالة في غزة والاستقرار الأمني**

ترجمة: زهير عكاشة

**المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي**

**التاريخ: 22/12/2021**

**الكاتب: حجاي إتكز واستبان كلور**

عملت اسرائيل خلال العامين المنصرمين وبشكل غير رسمي على استئناف عمالة سكان من قطاع غزة في إسرائيل حيث ارتفع عدد من تلقوا "تصاريح تجار" إلى عشرة آلاف في شهر أكتوبر تشرين أول. هنا في هذا المقال نسلط الضوء بشكل مختصر على تاريخ العمالة الغزية في إسرائيل والعلاقة بين ذلك والبطالة المتفشية في القطاع والتأييد لحماس. وبناء على نتائج وردت في هذا المقال يتبين أن تأثير عمالة 10 آلاف عامل في إسرائيل على البطالة في القطاع هو تأثير محدود نظراً للحجم الكبير لسوق العمل المحلي الفلسطيني إضافة إلى أن تأثير ذلك على حجم التأييد لحماس غير واضح. أواخر أكتوبر من العام 2021 أعلنت اسرائيل أنها بصدد زيادة عدد تصاريح التجارة لعدد من السكان الغزيين من 5 آلاف إلى 10 آلاف تصريح جزء كبير منها للعمل براتب في إسرائيل. وقد اتخذت هذه الخطوة بعدما ارتفع عدد تصاريح التجارة من القطاع من 3 آلاف إلى 5 آلاف في يوليو تموز 2019 ومن 5 آلاف إلى 7 آلاف أوائل العام 2020 قبل أن يحظر دخول العمال إلى إسرائيل بداية وباء كورونا. رافقت الزيادة الأخيرة في عدد التصاريح توسع منطقة الصيد وزيادة حجم الصادرات من القطاع إلى إسرائيل. الهدف من هذه الاجراءات هو تحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين الذين عانوا بشدة طيلة 16 عاماً انقضت على تنفيذ خطة الانفصال عام 2005 وقد زادت هذه الأوضاع سوءاً بعد سيطرة حركة حماس على القطاع. تأمل الحكومة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية بأن يؤدي تحسن الأوضاع الاقتصادية في القطاع في البقاء على حالة الهدوء الأمني على الحدود الجنوبية للبلاد كون إسرائيل تستطيع بكل سهولة التراجع عن هذه السياسة فيما لو تشوشت حالة الهدوء في المنطقة فضلاً عن أن سكان القطاع ولا سيما أسر العمال وغيرهم من المستفيدين مباشرة وغير مباشرة من العمل في إسرائيل قد يتهمون حماس بالأضرار بهم اقتصادياً عبر تصعيدهما الأوضاع الأمنية. لاشك أن زيادة عدد التصاريح لها تأثير كبير خاصة على العائلات التي يتلقى فيها أحد أفرادها تصاريح دخول. معدل الأجر اليومي للعمل في القطاع بلغ في الربع الثاني من العام 2021 60 شيقلاً ومعدل الأجر في القطاع الخاص هو 32 شيقلاً فقط. أيضاً الطلب المتدني على العمال هناك ينعكس من خلال حجم البطالة المرتفع (48 في المائة) إلى جانب نسبة العمالة الضعيفة البالغة 21 في المائة بين أولئك التي تتراوح أعمارهم ما بين 15 عاماً فما فوق. للمقارنة فإن نسبة البطالة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية تبلغ 17 في المائة في حين تبلغ النسبة بين العمالة والسكان 37 في المائة بمعنى آخر في غزة يعمل واحد فقط من بين خمسة أفراد بعد سن الخامسة عشرة في حين أن المعدل بالضفة الغربية هو واحد من أصل ثلاثة. في هذه الحالة الموحشة وفي ظل سوق عمل صعب جداً على العمال تجد أن تصريح العمل في إسرائيل يشكل حدثاً معتبراً للعامل وأفراد أسرته حتى وأنهم لا يتلقون نفس الأجر الذي يتلقاه العامل من الضفة الغربية والذي يتقاضى أجر لا يقل عن 265 شيقل يومياً.

تصاريح العمال الغزيين ماضياً وحاضراً

شهدت الزيادة في عدد تصاريح دخول العمال الغزيين إلى إسرائيل على مدار عامين تراجعاً حاداً في السياسة الإسرائيلية. يبين الشكل رقم 1 نسبة العمالة في إسرائيل من نسبة القوى العاملة ونسبة البطالة في القوى العاملة من عام 1968 إلى عام 2019.

شجعت إسرائيل خلال عقدي السبعينات والثمانينات على العمل في البلاد حيث وصل عدد العمال الفلسطينيين من غزة في إسرائيل عام 1987 إلى 46 ألف عامل. وفي عام 1991 وبعيد اندلاع حرب الخليج أقامت إسرائيل سياجاً أمنياً حول قطاع غزة وبدأت بالتحكم في حركة العمال. انخفض عدد العمال الغزيين في إسرائيل من 38 ألف عامل بين عامي 1991 و1993 إلى بضعة آلاف بين عام 1995 و1996. في عام 2000 زادت إسرائيل عدد العمال من القطاع إلى 26 ألف عامل (قبل الانتفاضة الثانية) لتقلصه ثانية مع اندلاع موجة أحداث العنف وأوقفته تماماً بعد تطبيق خطة فك الارتباط إلى أن جددته بشكل غير رسمي عام 2019.

شكل رقم (1)

استئناف العمالة الغزية في إسرائيل

لم تمنع زيادة العمالة في إسرائيل من تصاعد أعمال العنف سواء في الانتفاضة الأولى أو الثانية. يسلط الشكل رقم1 الضوء على العلاقة المتبادلة السلبية بين نسبة العمالة الغزية في إسرائيل ونسبة البطالة في غزة نفسها حيث تشير البيانات الإسرائيلية إلى أن البطالة التي كانت سائدة في القطاع أواخر الستينات هبطت مع توسع سوق العمل في إسرائيل وارتفعت أواسط الثمانينات. في الوقت نفسه وحسب المعلومات الفلسطينية فإن العلاقة المتبادلة بين السلسلتين أقوى في التسعينات وأوائل عقد الـ 2000 هناك زيادة قدرها 1 في المائة في نسبة العمالة الغزية في إسرائيل رافقها هبوط بنسبة 1.2 في المائة في نسبة البطالة في القطاع. تأثير العمل في قطاع غزة في ظل حكم حماس بعد عقد ونصف من القيود الاقتصادية والصراع المسلح الذي أحبط اقتصاد القطاع قد يكون أضعف لأن التأثير المضاعف سيكون أقل. وبناء على ذلك فإن الزيادة الافتراضية للعمال الغزيين في إسرائيل التي تصل إلى 2.1 في المائة من نسبة القوى العاملة التي تتألف في الوقت الراهن من 474 ألف عامل قد تقلص نسبة البطالة من 47 إلى 44 في المائة. هبوط كبير في معدل البطالة في قطاع غزة عن طريق العمالة في إسرائيل بـ 10 إلى 37 في المائة يتطلب إصدار تصاريح لـ 43 ألف عامل. التخفيض التام لنسبة البطالة بالعودة الافتراضية للتوازن مع حرية الحركة بين قطاع غزة وإسرائيل وهو الوضع الذي كان سائداً قبيل اندلاع الانتفاضة الأولى قد يغرق سوق العمل في البلاد بثلث العمالة الغزية علماً بأن 150 ألف عامل يفتقرون إلى مهارات تناسب سوق العمل الإسرائيلي. العودة لمثل هذا التوازن سيعود بالفائدة على حكم حماس التي قد تدعى بأن حملات العنف هي المسؤولة عن التحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية في القطاع. مع ذلك فإن من غير الواضح تماماً أن يكون لهذا التوازن تأثير جيد على الاقتصاد الإسرائيلي بغض النظر عن المخاطر الأمنية لأن العمال الغزيين قد يطردوا عمالاً غير متعلمين خاصة من الوسط العربي في البلاد من ساحة سوق العمل.

تأثير زيادة عدد العمال الغزيين على القطاع نفسه

رغم أن إسرائيل تأمل بأن تؤدي هذه السيادة البعيدة إلى زيادة الضغوط الداخلية على حماس للكف عن شن هجمات عنيفة على إسرائيل فإن تحقيق هذه الرغبة لا زال يشوبه الغموض الكبير. أولها واضح جداً أن هناك علاقة وثيقة بين معدل البطالة والتأييد لحماس في قطاع غزة. حدسياً يجب أن يكون معدل البطالة المرتفعة مترابطاً مع تراجع حجم التأييد لحماس.

شكل رقم (2)

الصورة فعلاً أكثر تعقيداً إذ يبين الشكل رقم2 أن هذه العلاقة كانت قائمة في عامي 2018 و2019 عندما صاحب تراجع بنسبة 1 بالمائة في معدل البطالة ارتفاعاً بنسبة 0.5 في المائة في حجم التأييد لحماس. وفي عام 2020 حدث هناك نوعاً من العلاقة المتبادلة المتعارضة بين البطالة والتأييد لحماس والسلسلتين تسيران بنفس الاتجاه. نعتقد أن هذا التيار تأثر بالجائحة التي تسببت في زيادة معدل البطالة مع اضطرار السكان في الوقت نفسه إلى الاعتماد بشكل كبير على الخدمات العامة (خاصة الصحية) التي توفرها حماس.

وفي عام 2021 اكتسبت العلاقة التبادلية بين البطالة والتأييد لحماس من جديد الطابع السلبي ولكن من المبكر الأخذ بهاتين الملاحظتين سواء ظلت العلاقة التبادلية سلبية على المدى البعيد أم لا.

استنتاجات وتوصيات

زيادة تصاريح العمل للغزيين يشكل عودة بل توسيع لحالة الإسترخاء في القيود التي تفرضها إسرائيل في هذه الناحية منذ عملية حارس الأسوار في مايو ايار 2021. هذه السياسة مرحب بها من الناحية النظرية لأنها صممت اصلا لإفادة السكان الغزيين الذين مُنحوا تصاريح عمل والمساهمة في اعادة الإعمار في القطاع والمساعدة في الحفاظ على الهدوء جنوب إسرائيل من خلال استعمال الرادع الإقتصادي. جعل التصعيد الأمني مكلف لكبح جماح حماس. مع ذلك ومن الناحية العملية فإن زيادة عدد العمال إلى 10 الاف سيكون له آثاراً ضئيلة على الإقتصاد الغزي وسيكون له تأثير محدود في الحفاظ على الهدوء على الحدود الجنوبية.

البطالة في قطاع غزة عالية جداً لدرجة أن تشغيل 10 الاف عامل سيساهم فقط في خفض نسبة البطالة لتصل إلى 44% فضلاً عن أنه لا يبدو ان هناك علاقة بين البطالة وحجم التأييد لحماس أو تأثير كبح جماح العنف على إسرائيل. عدا عن هذه الإستنتاجات تجدر الإشارة إلى ان استئناف العمالة الغزية في إسرائيل حدثت ولو جزئياً بشكل غير رسمي عبر اصدار تصاريح تجار أُستخدم كثير منها كتصاريح دخول لعمال، وهذه السياسة تختلف بمجملها عن سياسة إصدار التصاريح لعمال الضفة الغربية التي تخضع لإشراف مصلحة الهجرة والسكان، وهذا النظام لابد أن يتطلب الإمتثال لقوانين العمل السارية في إسرائيل ومنها المواد المتعلقة بالتأمين الوطني والتقاعد والتأمين الصحي وكشوفات الرواتب. هذا الإمتثال مطلوب من الناحية القانونية لأن أرباب العمل في البلاد مجبرون على مساواة العامل الفلسطيني بالعامل الإسرائيلي من حيث الأجر، والهدف من ذلك هو تأمين حقوق العمال الفلسطينيين وتقييد استبدال العامل الفلسطيني بعامل اسرائيلي خاصة العمال غير المهرة من الوسط العربي.

اذا حل العمال الغزيين محل العمال الأجانب فإن الضرر الذي سيلحق بالمجتمع والإقتصاد الإسرائيليين سيكون محدود باستثناء المخاطر بغياب الإستمرار بدخول العمال من القطاع بسبب الظروف الأمنية. زد على ذلك كله ان توفير تصاريح تجار لسكان غزيين يعملون في إسرائيل عرضة لتوسيع النشاط الإقتصادي غير القانوني مما يشكل خرقاً للسياسة الإقتصادية الحكومية.

إن تنظيم عمل السكان الغزيين في إسرائيل كخصم مبالغ مالية لصالح امتيازات اجتماعية لن يحافظ على حقوق هؤلاء العمال فحسب بل ايضاً سيضيق الفجوة القائمة في الأجور في القطاع وفي إسرائيل والتي ستعمل كقاعدة لجباية الضرائب من قبل حماس او الإبتزاز من قبل اطراف أخرى كما هو الحال في الضفة الغربية. ولأن الأجور في قطاع غزة متدنية للغاية فإن فرض ضرائب على هؤلاء العمال جدير بالاهتمام خاصة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية لإستخدام العائدات لتمويل الخدمات العامة في القطاع خاصة الصحية وقطع الطريق على القاعدة الضريبية الخاصة بحماس.